الاحتلال يخطط لتفجير حي سكني وتشريد مئات الفلسطينيين

الحمد الله: عملنا في غزة مشروط بحل قضية الأمن

الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط والرئيس الفلسطيني محمود عباس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله، أمس الإثنين إن المعيار الأساس لعمل حكومته في قطاع غزة: «مشروط بحل قضية الأمن».

وأضاف الحمد الله، في افتتاح مؤتمر «العدالة الانتقالية والتسامح وحقوق الإنسان» في نابلس بالضفة الغربية، أن «إنجاح توصيات اللجان الثلاث التي شكلتها الحكومة لمراجعة القضايا العالقة، وتشمل الموظفين والوزارات والمعابر، مشروط بحل قضية الأمن».

وشدد على أنه « دون تسلم المهام الأمنية كاملة في قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة حماس منذ منتصف 2007، سيبقى عملنا منقوصا، بل وغير مجد أيضا».

واعتبر «اننا نبني اليوم على لحظة تاريخية مفصلية، ارتأينا فيها جميعا رأب الصدع، والسير نحو المصالحة والوحدة والوفاق، وقد أكدنا دوما أن التمكين الشامل للحكومة سيعطي عملنا الزخم والقوة، وسيمكننا من استكمال إعمار غزة وتجدة شعبنا فيها وإحداث تغيير ملموس في حياتهم».

وتابع «لقد عقدنا العزم على تجسيد المصالحة والوحدة في كافة المجالات، وبما يفضي إلى سلطة واحدة بقانون واحد وسلاح شرعي واحد، وبسط القانون والنظام العام، وإحلال الاستقرار كمدخل لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وإعادة التوازن لنظامنا السياسي وبناء الوطن على أسس من الشرعية».

وأكد الحمد الله، أن المصالحة الفلسطينية وإيجاد السبل لتجاوز الانقسام وتبعاته «هو الوسيلة لبسط العدالة والإنصاف وتكريس السلم والتسامح المجتمعي وصون هويتنا الوطنية، فهي ليست شعارا سياسيا بل عمل متواصل لتفكيك العقبات».

وفي المقابل دعت حركة حماس الحمد الله إلى «احترام بنود اتفاق المصالحة بدون انتقائية والتوقف عن لغة الاشتراطات ، أو اختراع بنود جديدة خارجة عن الاتفاق».

وحث القيادي في الحركة سامي أبو زهري، في تصريح صحافي مقتضب، الحمد الله على «إنهاء حالة التلكؤ في رفع العقوبات عن قطاع غزة».

وتسلمت حكومة الوفاق المشكلة منذ منتصف عام 2014، في الأول من الشهر الحالي إدارة معابر قطاع غزة، بموجب اتفاق للمصالحة أعلنته مصر بين حركتي فتح وحماس في 17 من الشهر الماضي يقوم على استلام الحكومة كامل مهامها في القطاع.

ومن المقرر أن تجتمع الفصائل الفلسطينية في القاهرة في 21 من الشهر الحالي لبحث آليات إنهاء الانقسام الداخلي المستمر منذ 10 أعوام، بما في ذلك تحديد موعد لإجراء انتخابات عامة.

من ناحية أخرى كشف مصدر عبري النقاب عن خطة إسرائيلية، لتفجير حي فلسطيني يضم 6 بنايات، يسكنها مئات الفلسطينيين، في في بلدة كفر عقب شمال مدينة القدس المحتلة.

وذكرت قناة «كان» الإسرائيلية حسب وكالة معا أمس الإثنين، خطة بلدية الاحتلال في مدينة القدس، لهدم المباني بدعوى إقامتها الأبنية دون تراخيص.

ووجه مصدر مطلع على الخطة، التي يقف وراءها رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات، انتقادات شديدة للأخير، قائلاً إن: « الخطة أعدت لاعتبارات سياسية، ومن شأنها أن تؤدي إلى تسخين المنطقة بأسرها».

وأضاف المصدر في اتصال هاتفي، أن بركات ينوي تطبيق القانون الإسرائيلي على مناطق خارج الجدار، الأمر الذي لا يعمل به الآن.

وقالت القناة الإسرائيلية إن الخطة أعدت منذ أشهر وظلت بسبب مخاوف الأطراف المعنية، وتقوم الخطة على تفجير 6 مبان من 6 أو 7 طوابق، يسكنها مئات الفلسطينيين، أغلبهم يحملون الهوية الإسرائيلية.

وينوي الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات الشاباك، استخدام المتفجرات لتدمير الحي.

وقال أحد سكان المنطقة لقناة «كان»، إن التفجيرات ستدمر مسجدا داخل إحدى البنايات.

وقال مصدر مطلع على الخطة إن الحديث يدور عن أكبر عملية تدمير وهدم في المنطقة، مشيرا إلى أن القضاء الإسرائيلي لم يعط موافقته عليها بعد.

وادعى مكتب نير بركات أن الأوامر صدرت قبل بضعة أشهر لهدم أربعة من هذه البنايات، والتي لم تكن مسكونة وقتها.

من جانب اخر شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس الإثنين، حملة اعتقالات في مناطق مختلفة بالضفة الغربية المحتلة، طالت عددا من الفلسطينيين، بينهم القيادي في حركة الجهاد الإسلامي طارق قعدان.

واعتقلت قوات الاحتلال القيادي طارق قعدان (47 عاما)، عقب مداهمة منزله في بلدة عرابة جنوب جنين.

وقال شهود عيان إن «قوات الاحتلال فتشت منزل قعدان بعد مداهمته واستجوابه واعتقلته، علما أنه لم يمض وقت طويل على خروجه من سجون الاحتلال».

وسبق لقعدان، أن أمضى في سجون الاحتلال سنوات طويلة في اعتقالات سابقة، وهو شقيق الأسيرة المحررة منى قعدان، وقيادي بارز في حركة الجهاد.

واعتقلت قوات الاحتلال صباح الإثنين شابا وفتشت منازل مهجورة ببلدة بيت أمر شمال محافظة الخليل بالضفة الغربية.

كما انتشر جنود الاحتلال في محيط مسجد بيت أمر، وفتشوا عددا من المنازل القديمة، قبل الانسحاب من البلدة.

«اليونسكو» : انسحاب الولايات المتحدة من المنظمة لا يعني نهايتها

أودري أزولاي

قللت المديرة العامة الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم يونسكو، من أهمية القرار الأمريكي بالانسحاب من المنظمة، التي قالت إنها تخطت فترات طويلة دون واشنطن من قبل.

وقالت وزيرة الثقافة الفرنسية السابقة أودري أزولاي، التي نُبّت تعيينها مديرة عامة للمنظمة، إن الولايات المتحدة ليست بداية المنظمة ولا نهايتها.

وأعلنت الولايات المتحدة وإسرائيل انسحابهما من اليونسكو الشهر الماضي واتهمتاها «بالانحياز ضد إسرائيل».

وقالت أزولاي إن قرار واشنطن: «لم يمثل مفاجأة كبرى إذا أخذنا بعين الاعتبار موقف الولايات المتحدة الحالي من التعددية الثقافية».

وأضافت لإذاعة فرانس إنتر: «إنه قرار سيادي لدولة احترمها، لكنها في الوقت نفسه ليست بداية اليونسكو ولا نهايتها».

وتابعت :«كانت هناك فترات طويلة في اليونسكو، أكثر من 15 سنة، دون الولايات المتحدة، التي عادت في نهاية المطاف».

وقالت أزولاي إنها لا تعتقد أن الانسحاب يصب في مصلحة الولايات المتحدة، مؤكدة أن اليونسكو ستواصل العمل مع المجتمع المدني الأمريكي والجامعات الأمريكية والعلماء الأمريكيين.

وكانت الولايات المتحدة انسحبت من المنظمة التي تضم 195 عضواً في 1984، وسط اتهامات بسوء الإدارة المالية والانحياز ضد الولايات المتحدة، وعادت إلى المنظمة في 2002 ولكن في 2011 أوقف الرئيس آنذاك باراك أوباما التمويل بعد أن صوت أعضاء في المنظمة على انضمام فلسطين كعضو كامل.

وعلقت الولايات المتحدة حليفة إسرائيل، المساهمات المالية في المنظمة التي توازي نحو 22 في المئة من ميزانيتها.

وورثت أزولاي التي تؤدي اليمين اليوم، منظمة محاصرة بالمشاكل، وتتهم بالبيروقراطية المفرطة، والانحياز السياسي، إضافة إلى نقص الأموال.

الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات ضد فنزويلا

وافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات ضد فنزويلا، تشمل حظرا على التسليح.

وتأتي هذه العقوبات بعد أشهر من الاضطرابات السياسية في فنزيلا، والتي فاقمتها مساعي الرئيس نيكولاس مادورو لتعزيز سلطته، وتجريد الجمعية الوطنية التي تسيطر عليها المعارضة من سلطتها عن طريق إقامة جمعية تأسيسية جديدة لإعادة كتابة دستور البلاد.

وإلى جانب حظر التسليح، يتضمن قرار الاتحاد الأوروبي وضع إطار قانوني لمعاقبة الأفراد والكيانات بحظر السفر وتجميد الأصول إذا لزم الأمر.

وقال الوزراء في بيان: «ستُفرض هذه التدابير بطريقة تدريجية ومرنة، وقد نوسعه، باستهداف المتورطين في انتهاك المبادئ الديمقراطية، أو سيادة القانون وحقوق الإنسان».

وأشاروا إلى أن «هذه التدابير وُضعت بطريقة لا تضير الشعب الفنزويلي، الذي يأمل الاتحاد الأوروبي تخفيف محنته».

أفغانستان: مقتل 8 من الشرطة في هجوم لطالبان

عناصر من الشرطة في أفغانستان

كابول – «وكالات» : أعلن مسؤول، أمس الإثنين، مقتل ثمانية على الأقل من أفراد الشرطة الأفغانية، في هجوم شنته عناصر من طالبان غربي البلاد.

وهاجمت مجموعة من مسلحي طالبان نقطة تفتيش تابعة للشرطة، في عاصمة إقليم فرح، غربي البلاد.

وقال المتحدث باسم حاكم الإقليم محمد ناصر مهري: «تعرض ضابط شرطة آخر لإصابة طفيفة في الهجوم».

وأوضح مهري أنه بعد الاشتباك العنيف، فجر اليوم، سقطت النقطة الأمنية في يد مسلحي طالبان، قبل استعادتها لاحقا.

ويشهد إقليم فرح ارتفاعاً في أعمال العنف ضد القوات الأفغانية.

وتزداد الهجمات الليلية على المراكز والقواعد الأمنية في أنحاء البلاد، وأصبحت أسبوعية، إن لم تكن بصورة يومية، في الأشهر الأخيرة.

البيت الأبيض: الرئيس الأمريكي ناقش بإيجاز حقوق الإنسان مع دوتيرتي

الصين لترامب: « لا تسييس ولا إقصاء للتعاون الإقليمي »

ترامب والرئيس الصيني في قمة العشرين

بكين – «وكالات» : قالت الصين، أمس الإثنين، إن «التعاون الإقليمي يجب ألا يكون مسيسا ولا إقصائيا، وذلك رداً على استخدام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مصطلح منطقة المحيطين الهندي والهادي خلال جولته الآسيوية».

وازداد استخدام المصطلح في أوساط دبلوماسية وأمنية بأستراليا والهند واليابان في السنوات الأخيرة. وهو يشير إلى منطقة أوسع نطاقاً تحكمها الديمقراطية، ويأتي بديلاً عن مصطلح منطقة آسيا والمحيط الهادي الذي يعني في بعض الأحيان الصين باعتبارها طرفاً أساسياً.

وجدد ترامب وفريقه استخدام المصطلح في الأيام القليلة الماضية بدءاً من زيارات لطوكيو وسول، في تكملة لحديث وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، الشهر الماضي عن الحاجة لدعم حرية وانفتاح وازدهار منطقة المحيطين الهندي والهادي.

ورغم أن ترامب كان يخاطب اجتماعاً على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي آبك، في مدينة دانانج في فيتنام الجمعة فإنه أشار مراراً لمنطقة المحيطين الهندي والهادي، كما أشار إلى أهمية الهند.

وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية قنغ شوانغ، رداً على سؤال عن وجهة نظر الصين بالنسبة لمبدأ منطقة المحيطين الهندي والهادي إن :«هناك اتجاهاً سائداً الآن نحو التنمية السلمية والتعاون لتحقيق مكاسب لكل الأطراف».

وتعكف الصين على الترويج لمبادرة الرئيس شي جين بينغ «الحزام والطريق»، وهي خطة لمشاريع بنية تحتية واسعة تهدف لإحياء طريق الحرير القديم، وتربط آسيا بالشرق الأوسط وأوروبا.

ويقول منتقدون، إن «المبادرة تهدف لتوسيع النفوذ الصيني، بينما تقول بكين إنها مشروع تنموي لتحقيق الازدهار المشترك وأن مشاركة أي دولة محل ترحيب».

من ناحية أخرى قالت متحدثة باسم البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ناقش بإيجاز مع نظيره الفلبيني رودريغو دوتيرتي مسألة حقوق الإنسان أمس الإثنين، في سياق حديثهما عن حرب دوتيرتي على المخدرات.

ورغم أن ترامب لم يُجب على تساؤلات الصحافيين حول ما إذا كان أثار القضية مع دوتيرتي، إلا أن المتحدثة قالت إنهما تطرقا إلى المسألة خلال اجتماعهما الثنائي.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز: «أثير موضوع حقوق الإنسان بإيجاز في سياق الحديث عن الحرب التي تشنها الفلبين على المخدرات»، وأضافت أن الحديث تركز على تنظيم داعش والمخدرات والتجارة.

ومع ذلك، قال المتحدث الرئاسي الفلبيني هاري روكواي للصحافيين إن ترامب لم يتحدث عن مخاوف على حقوق الإنسان في اللقاء الذي استمر 40 دقيقة، ووصفه «بالصريح».

وأضاف «لم تطرح مسألة حقوق الإنسان»، موضحاً: «لم تطرح، دوتيرتي هو من ناقش قضية المخدرات في الفلبين».

وقال :«الرئيس الأمريكي بدا متعاطفاً، ولم يُصرح بموقف رسمي في هذا الشأن، أوما برأسه فقط، مشيراً إلى أنه يفهم المشكلة المحلية المتعلقة بالمخدرات التي نواجهها».

ميانمار: تغيير الجنرال المسؤول عن العمليات ضد الروهينغا

قال مسؤول إعلامي في جيش ميانمار أمس الإثنين، إن الجيش استبدل الجنرال المسؤول عن ولاية راخين التي دفعت عملية عسكرية، فيها أكثر من 600 ألف من مسلمي الروهينجا للفرار إلى بنغلادش.

ولم يعلن عن سبب لنقل الميجور جنرال ماونغ ماونغ سو من منصب قائد القيادة الغربية في راخين، حيث بدأ جيش ميانمار عملية شاملة لمكافحة التمرد في أغسطس.

وقال الميجور جنرال إي لوين: «لا أعلم سبب نقله»، مضيفاً أنه «لم ينقل إلى أي منصب في الوقت الحالي».

وجاء الإعلان في وقت اتهم فيه مسؤول بالأمم المتحدة جيش ميانمار بارتكاب عمليات اغتصاب وجرائم أخرى ضد الإنسانية بشكل ممنهج.

وقال إي لوين إن أمر النقل صدر يوم 10 نوفمبر، وأن البريغادير جنرال سو تينت نايينغ عُين قائداً جديداً للقيادة الغربية.